

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحول الإقتصادات العربية نحو الإقتصاد الأخضر

الدكتورة: عيبر محمود مجاهد

جامعة الازهر – مصر –

ملخص	Abstract The present study aims to identify the extent to which Arab small and medium enterprises shift towards a green economy, with the aim of achieving global trends towards a green path of sustainable development. The study reviewed the benefits resulting from the transformation of economies towards a green path, and the role of small and medium enterprises in that transformation. It also reviewed the conditions as well as small and medium-sized projects in the Arab countries and opportunities for transformation towards a green path. As well as the most important obstacles they face, and how to overcome them and achieve the desired transformation.. The results indicated that these projects may be considered an appropriate mechanism to achieve the transformation in the Arab economies towards Alohoudr track, notable for its contribution in the production and operation, in the case of the treatment of the obstacles they face.
------	--

مقدمة:

سادت العالم خلال السنوات الماضية حالة من عدم الإستقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية وندرة في المياه. وطغت عليها أزمة مالية واقتصادية لا تزال أثارها-التي مست جميع إقتصادات العالم ومنها الدول العربية- قائمة. وتُمثل هذه المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تهديدات خطيرة على أجيالنا المقبلة. وقد ظهر مفهوم ”الاقتصاد الأخضر“ إستجابةً لتلك الأزمات المتعددة. حيث يسعى إلى تحويل المحركات الدافعة للنمو الاقتصادي، ونقل المجالات التي تركز عليها الاستثمارات – العامة والخاصة، والمحلية والدولية – لـلوب القطاعات الخضراء الناشئة، وإلى خضرة القطاعات القائمة وتغيير أنماط الاستهلاك غير المستدامة، بهدف توليد فرص العمل والحد من الفقر، إلى جانب تقليل كثافة استخدام الطاقة واستهلاك الموارد وإنتاجها(1).

وجرى الحديث مؤخراً عن الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحول الإقتصادات نحو المجالات الخضراء في الإنتاج وتوليد فرص العمل ، ومعالجة العديد من المشكلات مثل الفقر والبطالة. خاصة وأنّها تمثل نحو 90% تقريباً من الشركات العالمية، وتوفر ما بين 50%:٦٠% من إجمالي فرص العمل، كما تُساهم بحوالى 46% من الناتج المحلي العالمي(2). كما تغطى تلك المشروعات بأهمية كبرى في إقتصادات الدول العربية ،حيث تمثل من 80%: 90% من إجمالي عدد المنشآت في القطاع الرسمي، وحوالى 90% من الإجمالى في القطاع غير الرسمى (3). وتساهم في تشغيل العمالة في القطاعين

الرسمي والغير رسمي بنسبة من 4%:16%(4). كما تُشير كثير من الدراسات إلى وجود العديد من المعوقات التي تواجه تلك المشروعات .

هدف الراسة: وفي ضوء ذلك تسعى الدراسة الحالية إلى :

- التعرف على مفهوم الإقتصاد الأخضر والمنافع التي يمكن أن يحققها.
- دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإنتقال إلى المسارات الخضراء. وتجارب بعض الدول لتحقيق ذلك التوجه.
- دراسة واقع الإقتصاد الأخضر والجهود المبذولة للتحول نحو ذلك المسار في البلدان العربية.
- أوضاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، وأهم المعوقات التي تواجهها.
- أهم الفرص المتاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية للتحول نحو المسار الأخضر. ومدى إمكانية اعتبارها آلية مناسبة لتحول الإقتصادات العربية نحو ذلك المسار.

طريقة البحث:

تعرض الدراسة لمفهوم الإقتصاد الأخضر والمزايا التي يمكن أن تترتب عليه، وعلاقته بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما تتعرض أيضاً لواقع تلك المشروعات في الإقتصادات العربية ، وأهم المشكلات التي تتعرض لها. بهدف الإجابة على تساؤل الدراسة الحالية ، وهو هل يمكن إعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة الآلية المناسبة لتحول الإقتصادات العربية نحو الإقتصاد الأخضر؟ ويتم ذلك من خلال عرض تجارب بعض الدول في ذلك ، ومدى امكانية الإستفادة منه في حالة البلدان العربية.

وتتكون الدراسة من المحاور الرئيسة الآتية:

- تعريف الإقتصاد الأخضر والمزايا التي يمكن أن يحققها.
- دور(أهمية) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الإنتقال إلى المسارات الخضراء، وتجارب بعض الدول لتحقيق ذلك التوجه.
- واقع الإقتصاد الأخضر والمشروعات الصغيرة في الإقتصادات العربية.
- إمكانية (فرص) تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية نحو الإقتصاد الأخضر.
- أهم السياسات والمقترحات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في البلدان العربية.

أولاً: تعريف الإقتصاد الأخضر والمزايا التي يمكن أن يحققها:

1-1- تعريف الإقتصاد الأخضر:

ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر والنمو الأخضر مؤخراً في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر ، ويُعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) بأنه الإقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتحقيق الإنصاف الاجتماعي، ويُسهم في الحد من المخاطر والأضرار التي تُحدّد النظم البيئية والموارد الإيكولوجية(5).

كما تُعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ (ESCAP) النمو الأخضر بأنه النمو الذي يُدعم التنمية المستدامة بيئياً والشاملة اجتماعياً والمنخفضة الانبعاثات الكربونية(6) . وعليه فإن أسس الاقتصاد الأخضر تنطلق من تشجيع الاستثمار ودعم الاقتصاد من خلال القطاعات البيئية، وتأمين مسار تحقيق التنمية المستدامة، وضمان مبادئ ريو التي وافقت البلدان عليها في عام 1992(7).

كما يُشير المنتدى العربي للبيئة والتنمية في تقريره عن الاقتصاد الأخضر أن أحد مبادئه الأساسية للاقتصاد يقتضي إيلاء القدر نفسه من الاهتمام للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية . وأن هذا الاقتصاد يُركز بدرجة كبيرة على كفاءة

استخدام الثروات الطبيعية وتوزيعها لتنوع الإقتصاد(8)، وركزت الدول العربية على أن اعتماد أي مفهوم للإقتصاد الأخضر يجب أن يكون عبر عملية تحول تدريجي بطرق تتوافق مع الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لكل بلد (9).

1-2- مزاي التحول نحو الإقتصاد الأخضر:

يُمكن أن يساهم الإقتصاد الأخضر في:

1-2-1- إيجاد فرص عمل خضراء لائقة:

يمكن اعتبار أن إيجاد فرص عمل خضراء عنصر مركزي للإقتصاد الأخضر. وتُبين البحوث التي أجراها (UNEP) ومنظمة العمل الدولية(ILO) أنه في حالة استمرار النهج الحالي فإن النتيجة يمكن أن تتمثل في تضائل أمان فرص العمل، وحدوث خسائر جسيمة يمكن تجنبها في حالة اتباع سيناريو الإقتصاد الأخضر. ومن جهة أخرى، يمكن أن يؤدي تنوع الإقتصاد والاهتمام بالنساء والشباب والعمال غير النظاميين والعاطلين، إلى إيجاد مزيد من فرص العمل، وتحقيق نمو اقتصادي شامل وتنمية مستدامة(10).

1-2-2- المساهمة في القضاء على الفقر:

يمكن أن يوفر الإقتصاد الأخضر أيضا سبيلاً لزيادة القدرة على خفض مستوى الفقر وعدم المساواة داخل البلدان ، من خلال الاستثمارات الخضراء في قطاعات ذات قدرة عالية على توفير فرص العمل والإنتاج وتنظيم المشاريع. مثل الزراعة وإيد الأممك والغابات والموارد الطبيعية الأخرى، إضافةً إلى التشييد والهياكل الأساسية للنقل وقطاعات أخرى حضرية في الأساس، وقطاعات تكون فيها العمالة غير الماهرة واليدوية مهمة(11). بالإضافة إلى أن إعادة توزيع فوائد النمو من خلال توفير خدمات عامة عادلة وعالية الجودة، مثل الرعاية الصحية والتعليم والماء والصرف الصحي والحماية الاجتماعية، يُعزز مهارات وإنتاجية الفقراء الذين يمكنهم المساهمة في النمو عند تزويدهم بالأدوات والموارد التي تسمح لهم بالمشاركة على نحو فعال في عملية التنمية(12).

1-2-3- تحقيق المنافع البيئية:

يمكن أن يؤدي الانتقال إلى الإقتصاد الأخضر إلى تخفيض ملحوظ في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ففي المخطط التصوري الاستثماري، الذي يستثمر فيه ما نسبته 2% من الناتج المحلي الإجمالي في قطاعات رئيسة من الإقتصاد الأخضر، يُخصص أكثر من نصف مقدار ذلك الاستثمار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة وتوسيع إنتاج واستخدام موارد الطاقة المتجددة، بما في ذلك الجيل الثاني من الوفد الحيوي. والنتيجة هي تخفض 36% في كثافة استخدام الطاقة على الصعيد العالمي، تُقاس بملايين الأطنان من معادل النفط في كل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2030. وفي المخطط التصوري الاستثماري، من شأن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ذات الصلة بالطاقة أن ينخفض حجمها من 30,6 جيجا طن في عام 2010 إلى 20,0 جيجا طن في عام 2050. ولذلك فإن الاستثمار في الإقتصاد منخفض انبعاثات الكربون ينطوي على إمكانات كبيرة لمواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ (13).

ثانياً: دور(أهمية) المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق الانتقال إلى المسارات الخضراء، وتجارب بعض الدول لتحقيق ذلك التوجه.

تتبلور الأهداف الأساسية للإقتصاد الأخضر في حماية البيئة مع زيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمل، بالإضافة إلى الحد من الفقر. ويمكن أن يتم ذلك من خلال تحويل بعض القطاعات التقليدية إلى قطاعات خضراء ومعالجة أثر ذلك على توزيع العمال وفرص العمل، لا سيما إعادة توزيع رأس المال واليد العاملة ضمن القطاع الواحد وبين القطاعات. ويتضمن ذلك اعتماد تكنولوجيات حديثة وتطوير منتجات جديدة وتلبية أنماط الطلب الجديدة من الأسر المعيشية والشركات والحكومات وتعزيز الاستثمار في البيئة

باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي(14). ويمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المساهمة في تحقيق ذلك التحول بشكل متوازن من خلال قدرتها على التكيف مع سلاسل الإنتاج والشبكات الصناعية الخضراء الجديدة، وتطبيقات الأغذية الزراعية والزراعة العضوية. علاوة على قدرتها على تطبيق أنماط الإنتاج وتطبيقات التكنولوجيا والممارسات الإدارية. أى عن طريق إتباع تلك المشروعات أنماطاً إنتاجية مراعية للبيئة لإنتاج سلعاً خضراء باستخدام عناصر إنتاج خضراء لتقليل التلوث، خاصة وأنّها تساهم وحدها بحوالى 60% من التلوث العالمى(15). وبإستطاعتها أن تصبح محركاً للإقتصاد الأخضر والنمو الأخضر حيث أنّها رافداً للتنمية الاقتصادية ومصدراً رئيساً لفرص العمل المستدامة، فهي على سبيل المثال تُشكل نحو 99% من إجمالي المشروعات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتوفر حوالى ثلثي فرص العمل بما(16) وتُمثل كذلك أكثر من 96% في الولايات المتحدة الأمريكية، و97% في تايلاند والمكسيك من إجمالي المشروعات(17). ومن هنا يمكن اعتبار المشروعات الصغيرة والمتوسطة آلية مناسبة للتحول نحو الإقتصاد الأخضر من خلال الفرص المتاحة والمرتبطة بتلك المشروعات مثل انتاج الطاقة المتجددة، العدادات الذكية، تنظيف المباني والسيارات ، طاقة الرياح، الطاقة الشمسية وتطوير البطاريات(18).

2-1- تجارب بعض الدول للتوجه نحو الإقتصاد الأخضر من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

2-1-1- كوريا الجنوبية:

تسعى كوريا الجنوبية للتحول نحو الإقتصاد الأخضر من خلال التركيز على تطوير وتنمية التكنولوجيا الخضراء، حيث قامت بتوجيه أكثر من 90% من ميزانية البحث والتطوير R&D لذلك المجال في عام 2012 ، كما أنشأت مركز التكنولوجيا الخضراء لتحقيق ذلك الهدف(19)، واتبعت الحكومة مجموعة من السياسات المحفزة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة للعمل في مجالات الصناعات المبتكرة والتكنولوجيا والمعرفة وتكنولوجيا المعلومات، وقدمت المساعدة والتسهيلات لأكثر من 30000 مشروع لاغير في تلك المجالات(20).

2-1-2- ماليزيا:

اتخذت ماليزيا منذ عام 2010 خطوات عديدة لتحفيز ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء، وأنشأت صندوق المشروعات الخضراء "Green Business Start-up Fund" لتعزيز ومساعدة أكثر من 1000 مشروع لبدء الأعمال التجارية الخضراء بحلول عام 2013. بالإضافة إلى زيادة الاعفاءات الضريبية والمعاملة التفضيلية وتقديم الدعم المالى للمشروعات الصغيرة الخضراء ، وجهود البحث والتطوير لتلك المشروعات ، خاصة في مجالات الطاقة والمياه والمباني وإدارة النفايات والنقل(21)

2-1-3- الصين:

اتخذت الحكومة الصينية عدة إجراءات للانتقال للإقتصاد الأخضر ، وظهر في هذا الإطار ما يُعرف The Chinese greentech sector (قطاع جرينتتش الصينى) ، وهو القطاع الذى تهدف الحكومة إلى تطويره لإنتاج منتجات لاديقة للبيئة تعود بالنفع على البيئة الطبيعية ، من خلال اعتماد تكنولوجيا الإنتاج النظيف واستخدام تقنيات جديدة غير ضارة أو أقل ضرراً ، وموارد الطاقة، والتكنولوجيا. ولتحقيق ذلك أُلِّدَت الحكومة العديد من القوانين واللوائح. تشمل "قانون منع ومراقبة تلوث الهواء"، "قانون تقييم الأثر البيئي" و "قانون تعزيز الإنتاج النظيف"، و "قانون الطاقة المتجددة"، و "قانون الحفاظ على الطاقة"، و " قانون للسيطرة على تلوث المياه"، و " قانون الضريبة على المركبات والسفن"(22). كما وجهت الحكومة اهتماماً خاصاً للمشروعات الصغيرة العاملة في المجالات المرتبطة بذلك القطاع ، من خلال تقديم الدعم والمحفزات لها (23).

2-1-4 - أستراليا:

تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً ملحوظاً في الاقتصاد الأسترالي، حيث تُساهم ب 46% من الناتج القومي الإجمالي وتوفر 42% من إجمالي فرص العمل. لذلك وجهت الحكومة إهتماماً خاصاً لتلك المشروعات لتحويلها نحو المسار الأخضر لتحسين مستوى أدائها وزيادة قدرتها التنافسية(24)، وذلك بإقامة مشروع قومي تُساهم فيه الحكومة والمؤسسات البحثية والجامعات ومراكز المعلومات والمشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة عُرف بإسم Green Chrysalis، للتوفيق إلى كيفية مساعدة تلك المشروعات للتغلب على المشكلات التي تواجهها للتحول نحو الاقتصاد الأخضر، واقتناص تلك المزايا، وتحسين الظروف البيئية، خاصة وأنّها مصدر ل 70% من التلوث، بما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الأسترالي(25).

2-1-5- الهند:

شهدت الهند خلال العقود الأخيرة موجة هائلة من التطور الإقتصادي السريع، ترتب عليها العديد من المخاطر البيئية والتي يتوقع أن تزيد بشكل كبير في العقود المقبلة. كما تعاني الهند كذلك من الزيادة السكانية الكبيرة التي تستلزم توليد 500 مليون فرصة عمل بحلول عام 2022. لذلك وجهت الحكومة جهودها نحو تنمية قطاع المشروعات الخضراء - خاصة الصغيرة والمتوسطة منها- للتصدي لتلك التحديات. وذلك من خلال توفير مؤسسات التدريب والتأهيل خاصة للشباب ذوي المهارات المتدنية، وتوفير الدعم المالي، ودعم مؤسسات التعليم لتطوير وتعديل المناهج الدراسية لتتلائم مع متطلبات الاقتصاد الأخضر، وإنشاء نظام معلومات عن سوق العمل وجميع برامج التدريب والتأهيل المتوفرة لتمكين الشباب من التمتع بالمهارات اللازمة للعمل في المشروعات الخضراء(26).

ثالثاً: واقع الاقتصاد الأخضر والمشروعات الصغيرة في الاقتصادات العربية:

3-1- واقع الاقتصاد الأخضر في الاقتصادات العربية:

أكدت البلدان العربية رغبتها الأكيدة في التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وذلك بإصدار مجلس الوزراء العرب المسئول عن شؤون البيئة الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي طالب الدول العربية باعتماد نهجاً متعددة للاقتصاد الأخضر بناءً على احتياجاتها وأولوياتها الخاصة(27)وبالفعل اتخذت حكومات بعض الدول العربية خطوات جادة نحو هذا التحول منها:

- الجزائر:

سعت الحكومة الجزائرية إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر باعتباره رافعةً للتقدم التكنولوجي الذي يُشكل عنصراً أساسياً لتحسين القدرة التنافسية للمشروعات. لذلك اتخذت العديد من الإجراءات بهدف تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، كما تشجع الخطة الخمسية الجديدة (2015- 2019) لنمو الجزائر الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة) كالطاقة، وهندسة المياه، والبناء، والصحة، والتربية(28).

- الإمارات العربية المتحدة: اتخذت حكومة الإمارات العربية المتحدة إجراءات عدة لتعزيز التحول إلى الاقتصاد الأخضر وتحديد القطاعات التي يجب أن تتدخل فيها، ولتسهيل التخطيط البيئي، ومن أهمها إطلاق مبادرة البصمة البيئية في 2007 بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وتشارك في هذه المبادرة جهات عديدة، تعمل على وضع مبادئ توجيهية تساعد الحكومات والمجتمع على استخدام الموارد بمزيد من الوعي والكفاءة(29).

- تونس(30): إتخذت تونس العديد من الإجراءات التنظيمية لحماية البيئة والتنمية المستدامة وإنشاء المشروعات الخضراء . ومنها :

- مدوّنة تشجيع الاستثمارات، وهي عبارة عن مجموعة قوانين لتحفيز الإستثمار في التنمية المستدامة -خا^١ة في المناطق النائية - .وذلك بمنح إعفاء من الضريبة على الواردات وعلى القيمة المضافة لشركات جمع النفايات ومعالجها، حفظ الطاقة، أو تجري أبحاثاً عن الطاقة الحرارية الأرضية، إنتاج طاقة متجددة وتسويقها .
- قانون حفظ الطاقة، حيث يوضح مهام الوكالة الوطنية لتحقيق كفاءة استخدام الطاقة .وتشجيع تسخين المياه بالطاقة الشمسية، واستخدام أدوات كفاءة الطاقة في المباني والمصانع، وتشجيع إنشاء مشاريع خضراء في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
- قانون إدارة النفايات لتحديد الشروط القانونية التي تنطبق على قطاع النفايات، بما في ذلك جمع مختلف أنواع النفايات الصلبة وفرزها وإعادة تدويرها.

- مصر(31): حددت مصر في عام 2007 هدفاً يقضي بتخفيض استهلاك الطاقة بنسبة20% بحلول عام 2020، وإنشاء وحدات لكفاءة الطاقة في قطاعات محددة. كما جرى تنفيذ مشروع ريادي للمشتريات العامة في مجال كفاءة الطاقة في عامي 2006 و 2007، بالاشتراك مع وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وزارة الموارد المائية والري في القاهرة .وفي عام 2010 وافق المجلس الأعلى للطاقة على خطة لتحسين كفاءة الطاقة في عشرين مبنى حكومياً باعتماد نهج مركزي للمشتريات، وعمل على تأمين الدعم العام والخاص لها من خلال اعتماد آلية للتنفيذ على أساس الأداء. وأطلقت وزارة الكهرباء والطاقة برنامجاً طموحاً للترويج للمصاييح الفلورية المدمجة من خلال عدد من شركات توزيع الكهرباء وأمنت له الدعم عبر نسبة50% من سعر البيع بالتجزئة .

- لبنان(32): بالرغم من الحروب وعدم الاستقرار السياسي والدين المتراكم منذ عقود، بذل لبنان جهوداً حثيثة لتأمين البنية الأساسية المؤسسية والقانونية بمساعدة المجتمع الدولي، أدت إلى إنجاح العديد من المبادرات الخضراء . ووفقاً للبنك الدولي يُعتبر لبنان البلد الوحيد في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي أجرى مراجعة للقوانين البيئية، فاعتمد برنامجاً خا^١اً لتقوية القدرات في مجال استصدار التشريعات البيئية وتطبيقها محلياً .وتتولى تطبيق البرنامج وزارة البيئة بمشاركة عدد من الجهات المعنية كمجلس النواب، وعدد من الوزارات، والجامعات، والمنظمات غير الحكومية التي تساهم في التوعية بالتشريعات البيئية وفي تفعيلها.

ووضع مجلس الإنماء والإعمار الخطة الشاملة لترتيب الأراضي في لبنان التي وافق عليها مجلس الوزراء في عام 2009 المرسوم رقم 2009/2366. وتحدد الخطة أنواع استخدام الأراضي وتقترح خطط عمل قطاعية، وتعتبر مرجعاً لسياسة التخطيط المدني في البلد، فتحدد أسس التنمية في المناطق من حيث البنى الأساسية والأنشطة الأكثر ملاءمة لكل منطقة. أما القانون الرئيسي لضمان تحقيق نمو يراعي البيئة فهو قانون البيئة رقم 2002/444. الذي أقرّه مجلس النواب اللبناني في 2002 .

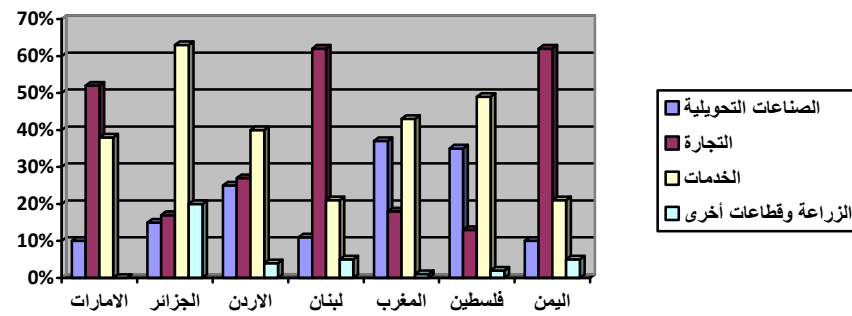
3-2- واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصادات العربية:

3-2-1- أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الإنتاج والتشغيل في الدول العربية بشكل ملحوظ ويتضح فيما يلي:

-المساهمة في الإنتاج: يبلغ متوسط مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية حوالي 33%، بينما يتراوح متوسط تلك المساهمة في الدول العربية بين 30% لكل من الإمارات والسعودية، و35% في الجزائر، و40% في الأردن، و73%في تونس، و80% في مصر، وحوالي 99% في لبنان(33) .ويوضح ذلك التباين في مساهمة تلك المشروعات في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، حيث تنخفض تلك المساهمة في الدول المصدرة للنفط وترتفع في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً. كما يوجد تباين في التوزيع القطاعي لتلك المشروعات في الدول العربية، حيث ترتفع الأهمية النسبية

لقطاعي التجارة والخدمات في استيعاب هذه المشروعات بالمقارنة ببقية القطاعات خاصة قطاع الصناعات التحويلية الذي يحتل أهمية نسبية أكبر في بعض الإقتصادات مثل المغرب وفلسطين والأردن، ويعبر الشكل(1) عن ذلك.

شكل(1): التوزيع القطاعي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول العربية (نسب مئوية)



المصدر: قاعدة بيانات المشروعات والصغيرة والمتوسطة، مؤسسة التمويل الدولية، 2014

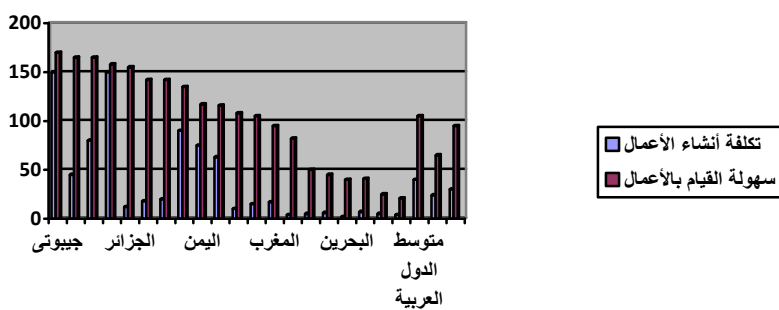
-المساهمة في التشغيل: يتراوح متوسط مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في القطاع الرسمي في الدول العربية من 20: 40% مقابل حوالي 45% في الدول النامية . وتبلغ حصة تلك المنشآت في إجمالي حجم التشغيل في الدول العربية في القطاعين الرسمي وغير رسمي من 4%: 16% فقط. وتعتبر مساهمة هذا القطاع في التشغيل لدى القطاع الخاص في المنطقة العربية أقل من متوسط مختلف الأقاليم الأخرى في العالم، حيث تبلغ حوالي 40% في دول أفريقيا جنوب افريقيا، و43% في دول جنوب شرق آسيا والمحيط الهادي، وحوالي 49% في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وترتفع تلك النسب إذا تم أخذ القطاع غير الرسمي بعين الاعتبار، حيث يُقدر متوسط نسبة القوة العاملة في القطاع غير الرسمي في الدول العربية غير الخليجية حوالي الثلثين، بينما تبلغ تلك النسبة 6% في دول مجلس التعاون الخليجي(34).

3-2- أهم المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية.

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية العديد من المعوقات منها:

-المعوقات المؤسسية والتنظيمية: تتعلق باللوائح والتشريعات والقوانين والبنية التحتية التي تؤثر على بيئة وتكلفة الأعمال بشكل عام. وتتخلف الدول العربية عن الدول النامية ذات نفس مستوى الدخل، في مجال نوعية المؤسسات خاصة فيما يتعلق بالقواعد التنظيمية من تشريعات وقوانين ولوائح مرتبطة بقطاع الأعمال ومناخ الاستثمار، بالإضافة إلى قلة المشاركة والشفافية. ويوضح مؤشر الحريات الاقتصادية لمؤسسة هيرتاج درجة التقدم المؤسسي، ويتضمن أربعة مؤشرات فرعية وهي سيادة القانون ،ومدى تدخل الدولة في الاقتصاد، ودرجة الكفاءة التنظيمية، ودرجة حرية الأسواق . وتشمل هذه المؤشرات الفرعية مؤشرات أخرى جزئية، مثل حقوق الملكية، والفساد، وحرية الأعمال والتجارة، وقوانين سوق العمل، وحرية الاستثمار. ويقع أغلب الدول العربية ضمن الدول ذات الحرية المحدودة أو شبه الغائبة، وتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة إلى الأردن بأفضل البيئات المؤسسية المساندة للأعمال .ومن ناحية أخرى، فإن وضع عدد من الدول العربية بالنسبة لسهولة القيام بالأعمال وتكلفة إنشاء الأعمال، المرتبطة بشكل وثيق بكثافة المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في التشغيل، ليس بأفضل من الدول النامية بنفس مستوى الدخل، ويعبر الشكل(2) عن ذلك.

شكل رقم(2): تكلفة وسهولة الأعمال في الدول العربية



المصدر: World Bank, World development Indicators, 2014

ويتجاوز عدد إجراءات تأسيس المنشآت في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 7 إجراءات، وكذلك متوسط عدد الإجراءات في الدول النامية متوسطة الدخل والبالغ 8 إجراءات، حيث يبلغ ذلك العدد 14 إجراءً في الجزائر، و 12 إجراءً في الكويت، و 11 إجراءً في كل من جيبوتي و فلسطين، و 10 إجراءات في كل من العراق والسودان وتونس . كما يتجاوز متوسط الوقت اللازم لبدء ممارسة الأعمال في بعض الدول العربية المتوسط العالمي البالغ 30 يومًا، وكذلك متوسط الدول متوسطة الدخل المقدر بحوالي 35 يومًا، حيث يبلغ ذلك المتوسط 74 يومًا في العراق، و 48 يومًا في فلسطين، و 40 يومًا في اليمن، و 37 يومًا في جيبوتي، و 36 يومًا في السودان، وحوالي 32 يومًا في الكويت(35).

–المعوقات التمويلية: مازال النفاذ إلى الخدمات المصرفية والمالية والتمويل في الدول العربية يواجه عددًا من العقبات . وفيما يتعلق بمدى تقدم النظام المصرفي وتطور الوساطة المالية، مقياساً بنسبة الائتمان الموزع على القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي فلا زالت الدول العربية تحتل مراتب متأخرة بالمقارنة مع الدول المتقدمة، وحتى بعض الدول النامية. حيث يبلغ متوسط تلك النسبة حوالي 42% في الدول العربية، مقارنة ب 75% في الدول النامية متوسطة الدخل . كما تتباين تلك النسبة بين الدول العربية نفسها، حيث تتراوح بين 7% في اليمن و 80% في لبنان(36).

وبالرغم من إنشاء عدد من الدول العربية مؤسسات وصناديق خاصة لتمويل أنشطة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مثل بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، والصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، والبنك الشعبي في المغرب، والصندوق الاجتماعي للتنمية في اليمن. إلا أن قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية كمثلته في كل الدول النامية، ما زال يشكو من قلة الحصول على التمويل .وسجلت الدول العربية مستويات متدنية من نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المتحصلة على القروض بالمقارنة مع أقاليم العالم الأخرى، ما عدا دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء. حيث أن حوالي 20% فقط من هذه المنشآت يحظى بتمويل بالمقارنة مع نسبة تتراوح بين 30% و 35% في دول الأسواق الناشئة، كما أن حصتها من إجمالي القروض المصرفية لا تتجاوز 8%، ولا تتجاوز مساهمة القروض 10% في تكاليف الاستثمار لدى المنشآت المقترضة(37). وتعتمد تلك المنشآت بشكل أكبر على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال العامل والاحتياجات الاستثمارية، نظرًا لعدم التمكن من الاقتراض من المؤسسات التمويلية، حيث أن حوالي ثلث تلك المنشآت يشكو من صعوبات في النفاذ إلى التمويل بالمقارنة مع ربع المنشآت في دول الأسواق الناشئة الأخرى(38).

ويرتبط نقص التمويل الموجه إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة بقصور في ثلاثة عوامل رئيسة هي الإطار القانوني والتنظيمي للقطاع المالي، والبنية التحتية التمويلية، وقدرات المؤسسات التمويلية.

-المعوقات المرتبطة بقدرات المنشأة: تتمثل ضعف القدرات الداخلية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية بشكل رئيسي في الخبرات المحدودة لأصحاب تلك المشاريع، وعدم توفر المهارات اللازمة في أسواق العمل المحلية، إضافة إلى استهداف الأسواق المحلية المشبعة وضعف إمكانيات التصدير والتعامل مع الأسواق الخارجية، قلة الإلمام بطبيعة الأسواق الداخلية والخارجية، انحصار نطاق نشاطها في مجموعة صغيرة من الموردين والعملاء وضعف القدرة الابتكارية والبطء في تبني وسائل الإدارة الحديثة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة للنفاذ للأسواق وضعف قدرتها على التعامل مع محيطها الخارجي، خاصة فيما يتعلق بتكوين التحالفات والشراكات مع المنشآت الكبرى، وكذلك في تطبيق التشريعات واللوائح التنظيمية في مجالات تسجيل الأصول واستصدار التراخيص والضريبة وقوانين العمل، فضلا عن الصعوبات التي تجدها تلك المنشآت في تلبية شروط القروض، خاصة من حيث الضمانات والالتزام بشفافية المعلومات ومسك حسابات مالية منتظمة ومدققة.

ومن جانب آخر فإن عددًا كبيرًا من الدول العربية ينفذ برامج لدعم قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة في شتى المجالات لتجاوز الصعوبات المذكورة .وفضلاً عن قلة نسبة مشاركة المنشآت في تلك البرامج نتيجة لعدم الإعلان عنها بشكل موسع، فإن عدم توفر تقييم لتلك البرامج يجعل من الصعب تقدير تأثيرها على قدرات المنشآت المشاركة .كما لا يتوفر في العديد من الدول العربية جهة مسئولة عن وضع إستراتيجية متكاملة لتطوير قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنسيق جهود كل الأطراف المعنية(39).

رابعاً: إمكانية (فرص) تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية نحو الإقتصاد الأخضر.

4-1- مزايا تحول الإقتصادات العربية نحو الإقتصاد الأخضر:

ان تحول الإقتصادات العربية إلى الإقتصاد الأخضر يمكن أن يساعد في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنباً إلى جنب مع الإقتصاد، حيث تتركز المبادئ الأساسية للإقتصاد الأخضر في إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والإستدامة البيئية. وتلبية هذه الأهداف الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف في الإقتصاديات العربية المتمثلة في تخفيف الفقر والبطالة، وتحقيق أمن غذائي، وتوزيع أكثر عدالة للدخل بما يحقق استقراراً مجتمعياً وأمنياً . كما أن الاستخدام الكفء للأصول الطبيعية من أجل تنويع الإقتصاد، الذي يُمثل آلية وركيزة أساسية للإقتصاد الأخضر، يوفر مناعة في وجه تقلبات الإقتصاد العالمي بما يحقق الاستقرار الإقتصادي. كما يمكن أن يُساهم الإقتصاد الأخضر في التخفيف من الفقر من خلال الإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي واِيصالها مباشرة إلى الفقراء، بالإضافة إلى توفير وزيادة في وظائف جديدة وخاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والنقل(40).

4-2- مجالات تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية نحو الإقتصاد الأخضر:

المقصود بتحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو الإقتصاد الأخضر مشاركتها في قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة ،وتساهم في تطوير ابتكارات بيئية وإنشاء أسواق جديدة (ما يُعرف بزيادة الممارسات الخضراء) (41).وتتمثل أهم الفرص المتاحة أمام هذه المشروعات في مجالات عدة منها:

- مجالات تحسين الأداء البيئي في القطاعات التقليدية: يمكن أن تساهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض الآثار البيئية السلبية الناتجة من القطاعات التقليدية، من خلال ترشيد استخدام الموارد الطبيعية في الإنتاج وتحديدًا الطاقة والمياه ، علاوة على الحد من النفايات والانبعاثات ومعالجة المخلفات بشكل سليم بيئياً. بالإضافة إلى تخفيض المخاطر الصحية إلى أقصى حد ممكن بتقليل الانبعاثات الضارة، وتوفير سلع وخدمات قليلة الانبعاثات(42).

- مجالات تصنيع السلع البيئية وتقديم الخدمات: ومن أبرز تلك المجالات الطاقة الشمسية والطاقة الريحية؛ الأنشطة المرتبطة بالموارد الطبيعية؛ إدارة المياه ومعالجة المياه العادمة؛ معالجة النفايات؛ استرداد الموارد وإعادة التدوير؛ المنتجات الزراعية الخضراء؛ النقل الأخضر، تكنولوجيا البناء الأخضر(43). والفرص متاحة أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجال التصنيع، وتركيب وصيانة المعدات اللازمة لإنتاج الطاقة المتجددة وتخزينها وتوزيعها . كذلك يمكنها أن تعمل في قطاع الطاقة الحرارية الأرضية.

- مجالات متعلقة بزيادة الممارسات الخضراء: ويمكن كذلك للمشروعات الصغيرة العمل في تلك المجالات المرتبطة مباشرة بالسلع والخدمات البيئية، والتي حددتها المفوضية الأوروبية في إطار الصناعات الخضراء. ومن أمثلتها تصنيع معدات الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات وفي تركيبها، وفي إنتاج تكنولوجيات نظيفة .ويمكنها العمل في مجال معالجة النفايات والمياه العادمة وإعادة تدويرها، ونقلها، وفي استرداد الموارد والحد من تلوث الهواء . بالإضافة إلى المشروعات التي تقدم خدمات ذات صلة بإدارة البيئة والطاقة . فالصناعات الخضراء على سبيل المثال يمكن أن تشمل تصميم مشروعات للحد من استهلاك الطاقة وتنفيذها، وتوفير حلول لمشاكل الإمداد بالطاقة وإدارة المخاطر(44).

4-3- تحديات تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية نحو الإقتصاد الأخضر:

تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية تحديات كبيرة تحد من قدرتها على النمو والتحول نحو الإقتصاد الأخضر . وتتلقي بما يلي:

- القوانين والبيئة التنظيمية: يمكن اعتبار القوانين والتشريعات البيئية والتنظيمية عائقاً أمام تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو المجال الأخضر، ويرجع ذلك بشكل أساسي لإفتقار تلك المشروعات إلى الكفاءات المطلوبة لرصد تلك القوانين، والتكيف مع التغييرات التي تطرأ عليها كضرورة للتحول نحو الإقتصاد الأخضر. كما تصبح تلك التنظيمات عائقاً أمام نمو المشروعات الصغيرة في حالة التغييرات السريعة بها، علاوة على عدم قدرة تلك المشروعات على فهم القيود أو الشروط(45).

- ندرة الموارد والمهارات: يتطلب التحول إلى الإقتصاد الأخضر إحداث تغييرات في الوظائف وتوفير مهارات جديدة، نتيجة لزيادة المنافسة ووضع قوانين جديدة . ويُعتبر ذلك عائقاً أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية، حيث أنها تعاني من ندرة الموارد المتاحة وانخفاض مستوى المهارة (46).

- التمويل: تتطلب مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات أو الأنشطة الخضراء عادةً تكاليف أولية، وتحتاج غالباً إلى استثمارات كبيرة لاعتماد تكنولوجيات جديدة، وإحداث تغييرات تنظيمية، وقياس التقدم، ومواصلة رصد الأداء البيئي . وتفتقر معظم تلك المشروعات إلى الموارد الكافية للتوصل إلى حلول خضراء وتطبيقها، وإلى أصول كبيرة أو ضمانات، مما قد يمنع المصارف أو المؤسسات الائتمانية من إقراضها. فالقيود المالية إذاً تقيد ريادة الأعمال الخضراء الابتكارية وتحد من القدرة على اعتماد تكنولوجيات جديدة بها(47).

- التشوهات السوقية والسياسات التمييزية للمشروعات الكبيرة: يمكن اعتبار السياسات التمييزية والتشريعات التي تُوضع أحياناً لصالح المشروعات الكبيرة ، وكذلك التشوهات وعدم الشفافية بالأسواق عقبات أمام إنطلاق المشروعات الصغيرة الخضراء وتحقيق النمو الأخضر(48).

- انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الخضراء : تعتقد شريحة واسعة من المستهلكين- نتيجة لانخفاض مستوى وعيهم- في إرتفاع أسعار المنتجات الخضراء مقارنةً بمثيلتها من المنتجات الغير خضراء، علاوة على عدم وجود اختلافات جوهرية بينهما في مستوى الجودة. ويؤدي ذلك لانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الخضراء. ويُشكل ذلك عائقاً أمام المشروعات الصغيرة الخضراء ويهدد بعدم استمراريتها(49).

- صعوبة الحصول على الخدمات وبرامج الدعم الإقليمية والمحلية للمشروعات الصغيرة الخضراء: تعاني الكثير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية من صعوبة الحصول على الخدمات وبرامج الدعم المحلية والإقليمية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء. وقد يرجع ذلك إلى عدم توفر وسائل الإتصال بين تلك الجهات والمشروعات الصغيرة ، أو إلى عدم توفر الوعي الكافي لدى تلك المشروعات (50).

- إنخفاض مستوى الوعي: من أبرز معوقات المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء أنها في معظم الأحيان قد تكون غير واعية لأثرها البيئي أو للقوانين والأنظمة التي تؤثر عليها، وكذلك الفوائد البيئية والاقتصادية الناتجة من الممارسات الخضراء. كما أنها قد لا تقتنع بأن الإدارة البيئية هي جزء أساسي من عملها، مما يؤثر سلباً على إستدامتها البيئية(51).

خامساً: أهم السياسات والمقترحات لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء :

توصلت الأجزاء السابقة للدراسة إلى وجود مجموعة من المعوقات أمام المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في الدول العربية، والتي يمكن أن تحول دون تحولها للمسار الأخضر، وذلك بالرغم من توفر العديد من المجالات لتحقيق ذلك. ويمكن من خلال دراسة تجارب الدول لتحفيز المشروعات الخضراء التوصل لبعض المقترحات للتغلب على تلك المعوقات ومنها:

- توفير التمويل اللازم: ويمكن ذلك من خلال دعم مؤسسات التمويل العربية للمشروعات الصغيرة الخضراء و تعزيز البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية. علاوة على تطبيق الجهاز المصرفي نظام يُسهل توفير حدود الائتمان الخضراء حتى في غياب الضمانات وذلك لدعم اعتماد التكنولوجيات الخضراء وإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة خضراء . وبجانب ذلك محاولة حث القطاع الخاص لتوفير الأسهم الخاصة والرأسمال الاستثماري الخاص للمشاركة في تمويل تلك المشروعات الخضراء(52).

- تطوير وتعديل أنظمة التعليم والتدريب : يتطلب التحول إلى الإقتصاد الأخضر مهارات خاصة، تقتضى ضرورة تعديل سياسات تعليم الأجيال الجديدة، بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة في مستوى المهارة والكفاءة. حتى يتسنى للمشروعات الصغيرة الخضراء إدارة عملية التحول بنجاح.

- زيادة درجة وعى أصحاب المشروعات الصغيرة الخضراء: يمكن كذلك توعية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتسهيل اتصالهم بشبكات المعرفة، لتمكينهم من التكيف مع التغيرات التي يُتوقع أن تنجم عن التحول إلى الإقتصاد الأخضر. بهدف تعزيز فعالية الدور الذي يؤديه هؤلاء كمنتجين ومستهلكين في الإقتصاد الأخضر.

- التعاون والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والثقافية والبحثية: يتطلب التحول إلى الإقتصاد الأخضر إحداث تغييرات تكنولوجية وتنظيمية وثقافية جذرية تغطي بدعم محلي كبير، بجانب تعاون الحكومات والجامعات ومراكز الأبحاث العامة مع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في إيجاد الحلول وتوفير خدمات التدقيق في الحسابات وإقامة شبكات تجتمع حول الأنشطة الخضراء .ومن الأهمية توحيد هذه الجهود وتنسيقها لتعزيز فعاليتها.

- تسهيل الوصول إلى الأسواق: يمكن من خلال الإصلاحات التنظيمية ووضع المعايير وتوجيه المشتريات العامة ورفع مستوى الوعي ووضع العلامات الإيكولوجية وغيرها من الإجراءات المتعلقة بناحية الطلب أن تدعم الأسواق الخضراء الناشئة . بالإضافة إلى تطبيق سياسات تهدف إلى إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخضراء وسلاسل الإنتاج.

- تقديم الحوافز لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء: تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء العربية وضع الحكومات سياسات فعالة لتصحيح الخلل في السوق وتسهيل سلسلة إجراءات الدعم اللازمة ، ويمكن ذلك من خلال اعتماد سياسات الحوافز الضريبية لا سيما الإعفاءات الضريبية، وإعفاءات ضريبة القيمة المضافة، والمزايا الضريبية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتقديم قروض مصرفية بأسعار فائدة منخفضة.

ويمكن للحكومات أيضاً فرض ضرائب بيئية مختلفة في مجالي إدارة النفايات وحفظ الطاقة، كالضرائب على التخلص من النفايات ومياه الصرف الصحي، والضرائب على الكربون، تقول إيراداتها إلى الصناديق الوطنية المعنية بالبيئة .ويمكن أن تقدم الحكومات حوافز خضراء كالإقراض، والإعانات في مجال التكنولوجيا، ودعم البحث والتطوير، والخطط المبتكرة كالدفع مقابل الخدمات البيئية .وتساعد هذه الحوافز على تصحيح الخلل في السوق وتشجيع الاستثمارات الخاصة الخضراء وتضمن استمرارية الصناعات الخضراء في الأجل القصير.

- تحسين الإجراءات والأطر التنظيمية: من الضروري أيضا وضع الأنظمة اللازمة لتنظيم القطاعات الاقتصادية التي تؤثر على البيئة ونوعية الحياة ، وتشمل القواعد العامة التي تشجع الاستثمار والقواعد الخاصة بالقطاع البيئي بالتحديد .ويجب أن تضمن هذه الأنظمة تحقيق التنمية الاقتصادية وفقاً لمبادئ وأبعاد التنمية المستدامة، ومنها مشاركة المرأة. كما يجب اتخاذ الإجراءات التنظيمية لإزالة العوائق التي تمنع المرأة من إقامة مشاريعها الخاصة أو العمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

- تشجيع المشتريات العامة الخضراء: تُعتبر المشتريات العامة أداة مهمة لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء .ويساهم إلزام الحكومة بشراء منتجات وخدمات خضراء في سلامة الدورة الاقتصادية .كما يمكن للحكومات دعم الإنتاج والاستهلاك المستدامين من خلال توجيه نفقاتها الحالية نحو شراء منتجات خضراء .ومن المجالات التي تتأثر بالمشتريات العامة المستدامة الإجراءات المتعلقة بكفاءة الطاقة(كتركيب الزجاج المزدوج وتطبيق معايير عزل المباني) وإمدادات الطاقة المتجددة.

وبذلك يمكننا القول أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية تحتاج إلى تقديم الدعم بكافة أشكاله مالياً ، مؤسسياً ، فنياً، تنظيمياً حتى تستطيع التحول نحو المسار الأخضر. ولكي تُعتبر أداة مناسبة لتحول الإقتصادات العربية نحو ذلك المسار.

خاتمة:

شهد العالم خلال العقود الأخيرة مجموعة من الأزمات المالية والإقتصادية نتيجة عدم الإستقرار في أسواق الطاقة والسلع الأساسية، ونقص في الأغذية العالمية وندرة في المياه. وظهر مفهوم ”الإقتصاد الأخضر“ إستجابةً لتلك الأزمات المتعددة. وجرى الحديث مؤخراً عن الدور الحيوى الذى يمكن أن تلعبه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تحول الإقتصادات نحو المجالات الخضراء فى الإنتاج وتوليد فرص العمل ، ومعالجة العديد من المشكلات مثل الفقر والبطالة. خاصةً وأنها تمثل نحو 90% تقريباً من الشركات العالمية . وركزت الدراسة الحالية على مدى إمكانية تحول المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية نحو المسار الأخضر، واعتبار تلك المشروعات الخضراء آلية مناسبة لتحول الأقتصادات العربية نحو المسار الأخضر، خاصةً وأنها تمثل أكثر من 80% من منشآت القطاع الرسمي ، و90% من منشآت القطاع غير الرسمى. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها:

1- ظهر مفهوم الإقتصاد الأخضر والنمو الأخضر مؤخراً فى إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. ويمكن أن يساهم فى إيجاد حلول للعديد من المشكلات الإقتصادية مثل توفير فرص عمل خضراء لائقة، تخفيف حدة الفقر، تحقيق بعض المنافع البيئية.

2- يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المساهمة فى تحقيق التحول نحو المسار الأخضر بشكل متوازن، من خلال قدرتها على التكيف مع سلاسل الإنتاج والشبكات الصناعية الخضراء الجديدة، وتطبيقات الأغذية الزراعية والزراعة العضوية. علاوة على قدرتها على تطبيق أنماط الإنتاج وتطبيقات التكنولوجيا والممارسات الإدارية. وبذلك يمكن اعتبار تلك المشروعات محركاً للاقتصاد الأخضر والنمو الأخضر حيث أنها رافداً للتنمية الاقتصادية ومصدراً رئيساً لفرص العمل المستدامة.

3- تسعى العديد من الدول إلى التوجه نحو المسار الأخضر من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مثل كوريا الجنوبية، ماليزيا، الصين، أستراليا، الهند. واتخذت تلك الدول العديد من الإجراءات لتحقيق ذلك.

- 4- أكدت البلدان العربية رغبتها الأكيدة في التحول للإقتصاد الأخضر، وذلك بإصدار مجلس الوزراء العرب المسئول عن شؤون البيئة الإعلان الوزاري العربي حول مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والذي طالب الدول العربية بإعتماد مُهجاً متعددة للإقتصاد الأخضر بناءً على احتياجاتها وأولوياتها الخاصة. وبالفعل تم اتخاذ حكومات بعض الدول العربية خطوات جادة نحو هذا التحول . ومن أبرز هذه الدول الإمارات العربية المتحدة، تونس، مصر، لبنان.
 - 5- تغطي المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأهمية كبرى في الإقتصادات العربية ، حيث تساهم بنسبة كبيرة في الإنتاج والتشغيل.إلا أنها تواجه أيضا العديد من المعوقات التمويلية ، المؤسسية والتنظيمية، وغيرها.
 - 6- يمكن أن يساعد تحول الإقتصادات العربية إلى الإقتصاد الأخضر في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنبًا إلى جنب مع الإقتصاد.
 - 7- يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التحول نحو المسار الأخضر من خلال مشاركتها في قطاعات خضراء لا تضر بالبيئة، أو في تطوير ابتكارات بيئية، وإنشاء أسواق جديدة (ما يُعرف بزيادة الممارسات الخضراء).وتتمثل أهم الفرص المتاحة أمام هذه المشروعات في مجالات تحسين الأداء البيئي في القطاعات التقليدية، تصنيع السلع البيئية وتقديم الخدمات، تصنيع معدات الطاقة المتجددة ومعالجة النفايات وتركيبها، وإنتاج تكنولوجيات نظيفة.
 - 8- تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية تحديات كبيرة قد تحد من قدرتها على النمو والتحول نحو الإقتصاد الأخضر تتعلق بالقوانين والبيئة التنظيمية، ندرة الموارد والمهارات، ضعف التمويل، التشوهات السوقية والسياسات التمييزية لصالح المشروعات الكبيرة، انخفاض القدرة التنافسية للمنتجات الخضراء، إنخفاض مستوى الوعي، صعوبة الحصول على الخدمات وبرامج الدعم الإقليمية والمحلية للمشروعات الصغيرة الخضراء.
- وخرجت الدراسة ببعض المقترحات المستوحاة من تجارب الدول للتغلب على المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة العربية في تحولها للمسار الأخضر، وحتى تصبح الآلية المناسبة للتحول نحو ذلك المسار ومنها:
- دعم مؤسسات التمويل العربية للمشروعات الصغيرة الخضراء وتعزيز البحث والتطوير والابتكارات التكنولوجية.
 - تعديل سياسات تعليم الأجيال الجديدة، بما يتوافق مع المتطلبات الجديدة في مستوى المهارة والكفاءة.
 - توعية أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، وتسهيل اتصالهم بشبكات المعرفة، لتمكينهم من التكيف مع التغيرات التي يتوقع أن تنجم عن التحول إلى الإقتصاد الأخضر.
 - إحداث تغييرات تكنولوجية وتنظيمية وثقافية جذرية تغطي بدعم محلي كبير، بجانب تعاون الحكومات والجامعات ومراكز الأبحاث العامة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيجاد الحلول وتوفير خدمات التدقيق في الحسابات وإقامة شبكات تجتمع حول الأنشطة الخضراء.
 - تدعيم الأسواق الخضراء الناشئة . بالإضافة إلى تطبيق سياسات تهدف إلى إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأسواق الخضراء وسلاسل الإنتاج. ووضع الحكومات سياسات فعالة لتصحيح الخلل في السوق وتسهيل سلسلة إجراءات الدعم اللازمة، فرض ضرائب بيئية مختلفة في مجالي إدارة النفايات وحفظ الطاقة. وتشجيع المشتريات العامة الخضراء.

الهوامش :

- ¹ - الأمم المتحدة، مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP (2012)، " القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة: البيئة والتنمية- ورقة معلومات أساسية-الاقتصاد الأخضر)، نيروبي، 20 - 22 فبراير 2012. ، ص ص 3، 4
- ²- Peter Raynard and Maya Forstater, «Corporate Social Responsibility: Implications for Small and Medium Enterprises in Developing Countries," United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) (Vienna) (2002), <http://www.unido.or.), p 2
- ³ - مؤسسة التمويل الدولية، 2012 . وأيضا:
Qamar Saleem (2012), Overcoming Constraints to SMEs Development in Arab Countries, paper presented duringthe Second Arab Development Symposium Kuwait, June 18-19, 2012. pp, 4:6.
- ⁴ - Sahar Touhami, SMEs Contribution to Employment, Job Creation, and Growth in the Arab World (2012), a paper presented during the Second Arab Development Symposium Kuwait, June 18-19, 2012, pp , 11 : 13.
- ⁵ - United Nations Environment Programme (UNEP) (2011). Towards a Green Economy: Pathways to Sustainable Development and Poverty Eradication. UNEP.www.unep.org/greeneconomy.. P.6.
- ⁶ - Economic and Social Commission for Asia and the Pacific (ESCAP), Asian Development Bank and United Nations Environment Programme (UNEP) (2012). Green Growth, Resources and Resilience. p.17.
- ⁷- ESCWA, 2011. Arab Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT (RIO+20) CAIRO, 16-17 OCTOBER 2011, Pp,15:20.
- ⁸ - حسين أباطة وآخرون (2011) ، الاقتصاد الأخضر - المنتدى العربي للبيئة والتنمية ، ص ص 10 : 15.
- ⁹- ESCWA, 2011. Arab Regional Preparatory Meeting for the United Nations Conference ON SUSTAINABLE DEVELOPMENT (RIO+20) CAIRO, 16-17 OCTOBER 2011, , pp, 9:12)
- ¹¹-(Aaron Cosbey, (2011), " Trade, Sustainable Development and a Green Economy: Benefits, Challenges and Risks . United Nations Environment Programme, UN Conference on Trade and Development. ", pp 40:42)
- ¹²- ESCAP Pacific Office (September 2012), " Green Economy in a Blue World: Pacific Perspectives", United Nations publication, pp,15:17.
- ¹³- Cameron Allen and Stuart Clouth,(2012)," A guidebook to the Green Economy ",Division for Sustainable Development, UNDESA ,August 2012, pp,18,19.
- ¹⁴- OECD (2010b). Green Growth Strategy Interim Report: Implementing Our Commitment for a Sustainable Future. Paper presented at the Meeting of the OECD Council at Ministerial Level. Paris, 27-28 May3,pp,2,3.
- ¹⁵- The World Bank. (2012) Inclusive Green Growth: The Pathway to Sustainable Development, pp, 29: 32.
- ¹⁶- United Nations, ESCWA (2013), "Monitoring the transition to a green economy in the Arab region: The SME Perspective"E/ESCWA/SDPD/2013/1, , 22 March 2013, pp,4:7.
- ¹⁷- OECD, 2001. Entrepreneurship, Growth and Policy. Paris: OECD.pp, 5,6.
- ¹⁸- IEA (2009), World Energy Outlook, IEA, Paris, pp, 387: 389.
- ¹⁹- Sean Connell,(2013), " Building a Creative Economy in South Korea: Analyzing the Plans and Possibilities for New Economic Growth", Korea Economic Institute of America, KEI, December 10, 2013 , pp,8:10.
- ²⁰- APEC (2010) APEC SME: Innovation Briefing. APEC SME Innovation Centre. December 2010. No. 10 , pp, 21,22.
- ²¹- Peter a/I Yacob, M. Krishna Moorthy,(2012)," Green Practices: Perception of Malaysian SME Owners/Managers", International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences, June 2012, Vol. 1, No. 3, ISSN: 2226-3624 pp,106:108 .
- ²²- EU SME Center Report,(2011), "The Green Tech Market in China", May, 2011,pp, 1:3.
- ²³- Owens, G. M. (2009) Analysing impacts of bioenergy expansion in China: using strategic environmental assemment.Management of Environmental Quality: An International Journal, 18(4)pp: 396-412.
- ²⁴- UTS: Institute For Sustainable Futures, Research Strength,(2013)," Green Chrysalis: SMEs innovation and Australia's new green economy", May 2013, , "p,1.
- ²⁵- Factor,A..(2013), " Environmental Revolutions in Australian SMEs and their Supply Chains: A Mixed Method Investigation of the Greater Melbourne Region", Perth Region Natural Resource Management, Australian Government Canberrapp, 4:7
- ²⁶-Deborah Keller,(2014)," Skills Development By Green And Inclusive SMEs In India: Entrepreneurs' Approaches",DCED, the donor committee for enterprise development, October 2014, pp, 6:7.
- ²⁷ - الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا.(2013)، ندوة زايد السادسة بعنوان ، " الاقتصاد الأخضر: قصص نجاح من دول مجلس التعاون الخليجي، متابعة مخرجات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+20) والدول العربية"، البحرين ، مايو 2013، ص ص ، 4 : 7.

²⁸-United Nations, Economic Commission for Africa Office for North Africa," THE GREEN ECONOMY IN ALGERIA- an Opportunity to Diversify and StimulateDomestic Production", <http://www.uneca.org/pp,1:3>.

²⁹- Sakmar, S. L. and others (2011). Sustainable development and environmental challenges in the MENA region: Accounting for the environment in the 21st century. Working Paper No 592. Dokki, Giza, Egypt: Economic Research Forum. Pp 10 ; 13.

³⁰- Regional Activity Centre for Cleaner Production (2011). State-of-the-Art Green Entrepreneurship in Tunisia. Tunis, pp 29 ; 34.

³¹- Yassin, Ibrahim (2012). EE Public Procurement in Egypt. Paper presented at the Public Procurement of Energy Efficient Products: Practitioners Workshop. Washington D.C., 7-8 June pp, 3:6.

³²- United Nations, ESCWA (2013), p 25.

³³ - مؤسسة التمويل الدولية، 2014.

³⁴ - Qamar Saleem (2012), Overcoming Constraints to SMEs Development in...,opcit,pp, 8,9.

³⁵- World Bank, (2015), "Doing Business 2015-Going Beyond Efficiency ".

³⁶ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012- الفصل العاشر (فصل المحور) ".

³⁷- Roberto Rocha, Subika Farazi, Rania Khouri and Douglas Pearce (2011), The Status of Bank Lending to SMEs in the Middle East and North Africa Results of a Joint Survey of the Union of Arab Bank and the World Bank, World Bank Policy Research Working Paper No. 5607, pp, 7:9.

³⁸- Ayyagari et al. (2011) ،Small vs. Young Firms across the World: Contribution to Employment Job Creation, and Growth, World Bank WPS5631) ،pp, 9:11.

³⁹ - جامعة الدول العربية (2012)، " التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2012- الفصل العاشر (فصل المحور) ، ص ص 5، 6.

⁴⁰ - المنتدى العربي للتنمية والبيئة،(2011)" الاقتصاد الأخضر في عالم عربي متغير « ، أكتوبر 2011. ص ص 120 : 126 .

⁴¹- United Nations, ESCWA (2013), "Monitoring the transition to a green economy in the Arab region: The SME Perspective"E/ESCWA/SDPD/2013/1, , 22 March 2013, p.42.

⁴²- UNIDO (2011). Green Industry Initiative for Sustainable Industrial Development. Vienna. P.13

⁴³ - الإسكوا (2011) ، السلع والخدمات البيئية في منطقة الإسكوا :فرص الشركات الصغيرة والمتوسطة، بيروت) ، ص ص 20 : 23 .

⁴⁴ - المرجع السابق، ص 26.

⁴⁵- United Nations, ESCWA (2013), "Monitoring.....opcit, pp, 46.

⁴⁶ - محمد محمد الهواري، (2011)،" الصناعات الخضراء و برنامج تطوير دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية"، ندوة الصناعات الخضراء و دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، بالتعاون بين الإسكوا، جامعة الدول العربية، UNIDO , UNEP , giz , 2011، ص ص 7 : 9.

⁴⁷- United Nations, ESCWA (2013), , pp, 47.

⁴⁸ - محمد الهواري، (2011)،" المرجع السابق، ص 17.

⁴⁹ - المنتدى العربي للتنمية والبيئة،(2011)" مرجع سابق، ص ص ، 151 : 155.

⁵⁰ - إبراهيم محمد أحمد،(2011)،" الصناعات الخضراء لتوفير فرص العمل" ، ندوة الصناعات الخضراء و دورها في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، بالتعاون بين الإسكوا، جامعة الدول العربية، UNIDO , UNEP , giz , 2011، ص ص 6.

⁵¹ - محمد الهواري، (2011)، مرجع سابق، ص ص ، 20 : 21.

⁵²- United Nations, ESCWA (2013), opcit, p ,61.